



الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: ع334د

تاريخ القرار: 06 ديسمبر 2017

قرار أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين:

الكائن مقرها

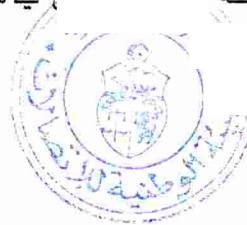
المدعى: شركة

من جهة

في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها

المدعى عليها: شركة

من جهة أخرى



بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة " بتاريخ 20 أفريل 2016 والمرسمة بدفتر القضايا تحت ع334د والتي تطلبت بموجبها من العرض التجاري المسوّق من قبل خصيمتها تحت تسمية "CA Mobile" والذي يخول للمشارك فيه التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في:

- 1000% رصيد إضافي عن كل عملية شحن بقيمة 5 دنانير أو أكثر.
- 400% رصيد إضافي عن كل عملية شحن أقل من 5 دنانير.
- امتياز الترحيب الذي يخول للحريف التمتع بـ 10 دقائق من المكالمات المجانية و 10 إرسالية قصيرة.
- مجانية الإبحار عبر شبكة الأنترنت للهاتف الجوال بسعة تدفق 100 ميغابايت عن أول عملية شحن بقيمة 3 دنانير فأكثر.

مشككة في حصول العرض المذكور على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظرا لتمسكها بأن الامتياز المتعلق بمجانبة الإبحار عبر شبكة الانترنت لا يتطابق مع مقتضيات الفصل 3 من قرار الهيئة عدد 54 المحدد لتعريف 1 جيجابايت بـ 2 دينارين دون اعتبار الأداء ولا مع ما ورد بمراسلة الهيئة المؤرخة في 08 جانفي 2016 والتي دعت فيها "اتصالات تونس" الى احترام مقتضيات القرار عدد 54 فيما يتعلق بتعريفاتها المطبقة على خدمة الانترنت الجوال ولا مع مقتضيات النقطة الرابعة من محضر الجلسة المنعقدة مع جميع المشغلين بتاريخ 17 ديسمبر 2015 الذي ينص في نقطته الرابعة على أن الحوافز المتحصل عليها اثر كل عملية شحن يجب أن لا تستعمل بغرض التمتع بخدمة تراسل المعطيات، ناسبة لخصيمتها اتباع سياسة تحطيم الأسعار بغاية استقطاب الحرفاء بطرق ملتوية وغير مشروعة وبالتالي الاضرار بالمصالح الاقتصادية لبقية المنافسين، طالبة من الهيئة الاذن بايقاف العرض التجاري المتظلم منه وسحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به وتطبيق أحكام الفصل 74 جديد من مجلة الاتصالات على الشركة المخالفة.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث اوضح، أن المدعية لم تحضر الجلسة الحكيمة المعنية بتاريخ 06 ديسمبر 2017 رغم بلوغ الاستدعاء اليها بتاريخ 09 نوفمبر 2017 حسب الختم الوارد بوصل الإيداع.

وحيث يستخلص من الأحكام المنظمة لإجراءات التداعي أمام مختلف أصناف المحاكم العدلية والإدارية الواردة في الفصول 49 و 75 و 79 و 205 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية والفصل 38 من القانون المنظم للمحكمة الإدارية والفصل 205 من مجلة الشغل، أن عدم حضور المدعي بالجلسة يعد تخليا عن القضية ويستوجب طرحها.

وحيث وإن لم تنص مجلة الاتصالات صراحة على جزاء عدم حضور الجلسة التي عينتها الهيئة للبت في القضية الراهنة فإن إجراءات التداعي أمام الهيئة تخضع الى القواعد العامة للمرافعات المدنية في المسائل التي لم يقع تنظيمها بشكل خاص.

وحيث أن تخلف شركة ' ' عن حضور الجلسة التي عينتها الهيئة للبت في القضية الراهنة رغم بلوغ الاستدعاء اليها طبق القانون يعد بمثابة التخلي عن الدعوى واتجه تفريعا على ذلك الحكم بطرح القضية.

**لذا وتأسيسا على كل ما سبق بسطه،
قررت الهيئة الوطنية للاتصالات طرح القضية**

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

هشام بسباس: رئيس الهيئة

جعفر الربعاوي: نائب رئيس الهيئة

الحبيب عبد السلام: العضو القار

محمد نوفل فريخة: عضو

محمد الطاهر الميساوي: عضو

وحرر بتاريخه

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

